



الفساد الآفة التي أوصلت الدين العام إلى ٨٦ ملياراً... وهكذا تراكم منذ نهاية الحرب الأهلية المسؤولية تحملها كل الحكومات ولا حلول إلا بمحاربة الفساد

(تتمة المانشيت)

الوزراء اللبناني أن هناك إحدى عشرة حكومة تعاقبت على السلطة التنفيذية في لبنان منذ العام ١٩٩٣ وحتى يومنا هذا، وذلك في عهد أربعة رؤساء جمهوريّة.

التسلسل التاريخي:

بدأت هذه الحكومات مع حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري الأولى وذلك في تشرين الأول من العام ١٩٩٢ وتمتدّت حتى شهر كانون الأول من العام ١٩٩٨. وتلتها حكومة الرئيس سليم الحصّ وذلك من شهر كانون الأول من العام ١٩٩٨ وحتى شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٠. ثمّ عاد الرئيس رفيق الحريري ليشكّل حكومته الثانية في تشرين الأول من العام ٢٠٠٠ والتي امتدتّ حتى تشرين الأول من العام ٢٠٠٤.

بعدها شكّل الرئيس عمر كرامي حكومة لم تدم أكثر من سبعة أشهر من تشرين الأول من العام ٢٠٠٤ إلى شهر نيسان من العام ٢٠٠٥. ليتولّى بعدها الرئيس نجيب ميقاتي تشكيل حكومته الأولى من نيسان من العام ٢٠٠٥ حتى تموز من العام ٢٠٠٥.

في تموز من العام ٢٠٠٥ تمّ تكليف الرئيس فؤاد السنيورة بتشكيل حكومة دامت أربع سنوات وأربعة أشهر من تموز من العام ٢٠٠٥ إلى تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩. ليتولّى بعدها الرئيس سعد الدين الحريري رئاسة الوزراء من تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩ إلى حزيران من العام ٢٠١١. بعدها شكّل الرئيس نجيب ميقاتي حكومته الثانية من حزيران من العام ٢٠١١ حتى آذار من العام ٢٠١٣. ليتمّ تكليف الرئيس تمام سلام بتشكيل حكومة دامت من شباط ٢٠١٤ حتى شهر كانون الأول من العام ٢٠١٦.

ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم، يشغلّ الرئيس سعد الحريري منصب رئيس الوزراء مع تشكيله لحكومتين الأولى امتدت من كانون الأول من العام ٢٠١٦ حتى كانون الثاني من العام ٢٠١٩، والثانية من كانون الأول ٢٠١٩ حتى الساعة.

بالطبع في حساباتنا قمنا بحساب فترات تصرف الأعمال على حكومة تصريف الأعمال في ما يخصّ الدين العام.

■ مساهمة الحكومات المتعاقبة في تراكم الدين العام

ينصّ الدستور على أن مجلس الوزراء هو من يقوم بالإتفاق العام بحسب ما تحدّد الموازنة التي هي عبارة عن قانون صادر عن مجلس النواب يُجيز للحكومة الإنفاق على أساس هذه الموازنة على أن تُشكّل المبالغ الواردة فيها سقفاً لا يمكن للحكومة تخطينه تحت طائلة تطبيق المادّة ١١٢ من قانون المحاسبة العمومية والتي تُحمل الوزير من أمواله الخاصّة أي إنفاق لاعتمادات له.

إذا من الطبيعي القول إن صرف الأموال وإصدار سندات الخزينة هما من مهام الحكومة اللبنانية وبالتالي من الطبيعي تحميل مسؤولية الزيادة في الدين العام بالدرجة الأولى للحكومة مُجمّعة. من هذا المنطلق، قمنا بدراسة لمعرفة مُساهمة الحكومات المتعاقبة في هذه الزيادة.

المنهجية المعتمدة في الدراسة تنصّ على مقارنة ارتفاع الدين العام بعمر كل حكومة بالأشهر وذلك للفترة المُتعدّة من العام ١٩٩٣ وحتى شهر آذار من العام ٢٠١٩. ثمّ حساب الزيادة في الدين العام الذي سببته كل حكومة بالمطلق ونسبة

(تتمة خبر ساترفيلد)

مجلس الوزراء في حين تطالب قوى سياسية داخل الحكومة التزام معايير الامم المتحدة والجهات الدولية في ملف النزوح وعدم تعرض العائدين للاعتقال من قبل النظام السوري، وبالتالي فإن لبنان سيقابل المسؤولين الروس بموقف غير موحد وسيسمع من كل طرف وجهته الخاصة.

كما يعقد مجلس الوزراء جلسة في السراي الحكومي على جدول أعمالها ١٠ بند ولف التعيينات ليس على جدول الأعمال، علماً أن هذا الملف لن يطرح قبل التوافق عليه بين القوى السياسية الاساسية في ظل وجهتي نظر بتعيينات بالمفرق او دفعة واحدة لـ ٤٣ مركزاً شاغراً باللفة الاولى، والنسبة الكبرى من الشواغر هي مراكز مسيحية، والكباش سيكون كبيراً بين القوى المسيحية في هذا الملف.

■ توترات سياسية وأمنية

وفي ظل التطورات الامنية والسجلات الحادة التي شهدتها البلاد خلال الاسابيع الماضية، وتحديدا بين حزب الله والاشتراكي حول ملف الطلاب المحرومين من اجراء امتحانات

إلى عدد الأشهر التي حكمت فيها بحسب مبدأ au prorata، تشير النتائج إلى أن حكومات الرئيس رفيق الحريري سجّلت أكبر ارتفاع للدين العام بقيمة ٢٥,٩ مليار دولار أميركي لفترة حكم ١٢٠ شهرا. تليها حكومة الرئيس السنيورة مع ١٣,٦٤ مليار دولار أميركي لفترة حكم ٥٢ شهرا، ثم حكومتا الرئيس ميقاتي مع ١١,٧٣ مليار دولار أميركي لفترة ٢٤ شهرا، حكومة الرئيس تمام سلام ١١,٢٧ مليار دولار أميركي مع ٣٤ شهرا، ثم حكومات الرئيس سعد الحريري ١١,١٧ مليار دولار أميركي لفترة ٤٦ شهرا، وحكومة الرئيس الحص مع ٦,١٧ مليار دولار أميركي لفترة ٢٤ شهرا، وأخيراً حكومة الرئيس كرامي مع ١,٢٨ مليار دولار أميركي لفترة ٦ أشهر.

وتظهر الأرقام أن المعدّل الوسطي للزيادة الشهرية في الدين العام تُغيّر التراتبية الأتفة الذكر حيث تأتي حكومتا الرئيس ميقاتي في المرتبة الأولى مع ٨٩ مليون دولار أميركي شهريا، تليها حكومة الرئيس تمام سلام مع ٣٣٢ مليون دولار أميركي شهريا، فحكومة الرئيس السنيورة مع ٢٦٢ مليون دولار أميركي شهريا، فحكومة الرئيس الحص مع ٢٥٧ مليون دولار أميركي شهريا، فحكومات الرئيس سعد الحريري مع ٢٤٣ مليون دولار أميركي شهريا، فحكومتا الرئيس رفيق الحريري مع ٢١٦ مليون دولار أميركي شهريا، وفي المرتبة الأخيرة حكومة الرئيس كرامي مع ٢١٣ مليون دولار أميركي شهريا.

■ الإطار السائد في عهد هذه الحكومات

إن التركيبة السياسية القائمة في لبنان (وحتى القانونية القائمة) تمنع البحث عن مسؤولية فردية في تراكم الدين العام. لذا بدل القيام بتحميل مسؤوليات، الأجدي تحليل الإطار السياسي والاقتصادي والامنّي السائد في عهد كل حكومة من هذه الحكومات (بحسب التسلسل التاريخي):

أولا: حكومة الرئيس رفيق الحريري (تشرين الأول ١٩٩٢ – كانون الأول ١٩٩٨):

الحقبة التي سادت في فترة ما بعد الحرب أظهرت الضرر الكبير الذي خلفته الحرب الأهلية، وهذا الأمر دفع بالرئيس الحريري إلى اعتماد مبدأ الرافعة المالية في الاقتصاد (مبدأ مُعتمد في اقتصادات الدول المنظّورة). ينص هذا المبدأ على الاستدانة السياسية واقتصاديّة للاستثمارات. هذا الأمر دفع بالدين العام الذي كان بحدود الـ ٣ مليار دولار أميركي إلى الارتفاع بقيمة ١٥,٧ مليار دولار أميركي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة تأهيل البنى التحتية والمرافق الحيوية حيث كان التركيز على بيروت ضمن خطة سميت بـ «Horizon 2000» وكنتيجة لهذه الاستثمارات، ارتفع النمو الاقتصادي بنسب عالية قاربت الـ ٨٪ في العام ١٩٩٤ وانخفض التضخم من مستويات كارثية إلى حدود الـ ٣٠٪ بفضل الإجراءات التي قام بها رياض سلامة حاكم مصرف لبنان والذي كان للرئيس الحريري الفضل في تعيينه نظراً لكفاءته العالية التي أثبتّها في مصرف ميريل لينش العالمي.

الرئيس الحريري اتبع سياسة اقتصادية مكيّنة حيث كان من المفروض أن تعود بفوائد كبيرة على الاقتصاد والمالية العامّة، وتحديدًا من خلال عائدات الضرائب. لكن الفساد والهدر اللذين سادا في فترة ما بعد الحرب الأهلية زادا من الإنفاق العام وبالتالي لم يتمكّن الرئيس الحريري من إكمال خطته الإنمائيّة.

ثانياً – حكومة الرئيس سليم الحص (كانون الأول ١٩٩٨ – تشرين الأول ٢٠٠٠):

الرئيس سليم الحص كان رجل اقتصاد. من هذا المنطلق قام بوضع خطة تشقيفيّة في العام ٢٠٠٠ بهدف خفض الإنفاق

العام، إلا أن هذه الخطة باءت بالفشل مع تراجع النمو الاقتصادي إلى الصفر مما أدّى إلى أعباء إضافية على خزينة الدولة إرتفع معها المعدل الوسطي لزيادة الدين العام إلى ٢٥٧ مليون دولار أميركي شهريا وكل ذلك في ظل تفشّي منظومة الفساد والهدر.

ثالثاً – حكومة الرئيس رفيق الحريري (تشرين الأول ٢٠٠٠ – تشرين الأول ٢٠٠٤):

الفترة الثانية لحكومة الرئيس الحريري تميّزت بمشاكل سياسية كبيرة أدّت إلى تعطيل العمل الحكومي ونتاج منها ضغوطات اقتصادية هائلة مع تقاوم المشاكل الاقتصادية والسياسية. وخضع الرئيس الحريري آنذاك إلى ضغوطات كبيرة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (مع باريس ١ وباريس ٢) من أجل خفض البيروقراطية وخصخصة المؤسسات العامة نظراً للآداء السيئ للإدارة العامّة وارتفاع التوظيف العشوائي في مؤسسات الدولة.

رابعاً – حكومة الرئيس عمر كرامي (تشرين الأول ٢٠٠٤ – نيسان ٢٠٠٥):

الظروف السياسية التي أدّت فيها حكومة الرئيس كرامة، كانت ظروفًا صعبة دفعته إلى الاستقالة بعد أقل من سبعة أشهر على تشكيل الحكومة وذلك على خلفية المظاهرات الضخمة التي كانت تُطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان. من هذا المنطلق، لم تمتلك هذه الحكومة أي خطط اقتصادية أو مالية واقتصصر عملها على تخطّي الأزمات السياسية التي عصفت بلبنان وعلى رأسها اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

خامساً – حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (نيسان ٢٠٠٥ – تموز ٢٠٠٥):

تشكّلت هذه الحكومة على وقع استقالة حكومة الرئيس كرامي ومع قرب الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٥، تمّ اعتبار هذه الحكومة حكومة انتخابات وبالتالي عدّة أشهر غير كافية لوضع أي مالية واقتصادية أو مالية.

سادساً – حكومة الرئيس فؤاد السنيورة (تموز ٢٠٠٥ – تشرين الثاني ٢٠٠٩):

هذه الحكومة هي من أكثر الحكومات التي واكبت الضخّات الأمنية والسياسية التي كانت تُعيد لبنان إلى عصر الحروب لولا العناية الإلهية. فمن عدوان تموز الإرهابي وأحداث ٧ أيار الليمية وما رافقها من انقسام سياسي كبير، كلها عوامل زادت من الإنفاق العام (عملاً بمبدأ أن كل مصلحة في لبنان هي على حساب لولا النمو الاقتصادي الذي شهدته لبنان نتيجة نمو العشوائي) مع صرف على أساس القاعدة اثنتي عشرة وبيعة الاعتمادات من خارج الموازنة مما زاد الدين العام ١٣,٦٤ مليار دولار أميركي وهذا الرقم كان يمكن أن يكون أكبر بكثير لولا النمو الاقتصادي الذي شهدته لبنان نتيجة نمو القطاع العقاري وقطاع الخدمات.

سابعاً – حكومة سعد الدين الحريري (تشرين الثاني ٢٠٠٩ – حزيران ٢٠١١):

تجربة الرئيس الحريري الأولى في رئاسة حكومته الأولى كانت صعبة عليه مع تصعيد هائل للانقسام السياسي بين حلفي ٨ و ١٤ آذار مما أدّى إلى عرقلة العديد من القرارات الاقتصادية وذلك بحكم أن التوافق لم يكن موجوداً والتصويت بالكثيرة يؤذي حكماً إلى مواجهة في الشارع. هذا الواقع السياسي الصعب جعل الأساس من عمل الحكومة تخطي المشاكل السياسية والأزمات القائمة. وأدت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان دوراً سلبياً في ثبات هذه الحكومة التي استقال فيها ثلث وزرائها خلال وجود الحريري في الولايات

المتحدة الأميركية. ثامناً – حكومة نجيب ميقاتي (حزيران ٢٠١١ آذار ٢٠١٣):

الآثار السياسية التي خلّفتها استقالة حكومة الحريري انشعبت على حكومة الرئيس ميقاتي. وازدادت التعقيدات مع اندلاع الأزمة السورية ووصل مئات الألوف من النازحين السوريين مما أدّى إلى اضعاف الاقتصاد اللبناني وضرب القطاع السياحي الذي سجل انخفاضاً كبيراً نتيجة ردة فعل دول الخليج على ما سُمي بالانقلاب على حكومة الرئيس الحريري عبر عقوبات على هجرة السياح الخليجيين وسحب الاستثمارات. هذه الفترة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً للإتفاق العام (الشهري) الذي ذهب لتغطية التوظيف العشوائي وكلفة النزوح السوري بالدرجة الأولى.

تاسعاً – حكومة تمام سلام (شباط ٢٠١٤ – كانون الأول ٢٠١٦):

حكومة الرئيس تمام سلام أدّت للتحضير للانتخابات النيابية لكنها بقيت ٣٤ شهراً واجهت خلالها صراعات سياسية طاحنة وإخفاقاً في الإدارة الاقتصادية والمالية للدولة. وشهد لبنان خلال هذه الحكومة أبشع أنواع المواجهات السياسية مع فراغ رئاسي أعطى الوزراء قسماً من صلاحيات رئيس الجمهورية! خلال هذه الفترة ارتفعت نسبة إقرار المناقصات العامة بشكل ملحوظ مع ارتفاع تاريخي في عدد النازحين السوريين، مما أدّى إلى رفع الدين العام ١١,٢٧ مليار دولار أميركي جاعلا هذه الحكومة في المرتبة الرابعة من ناحية الزيادة الشهرية في الدين العام.

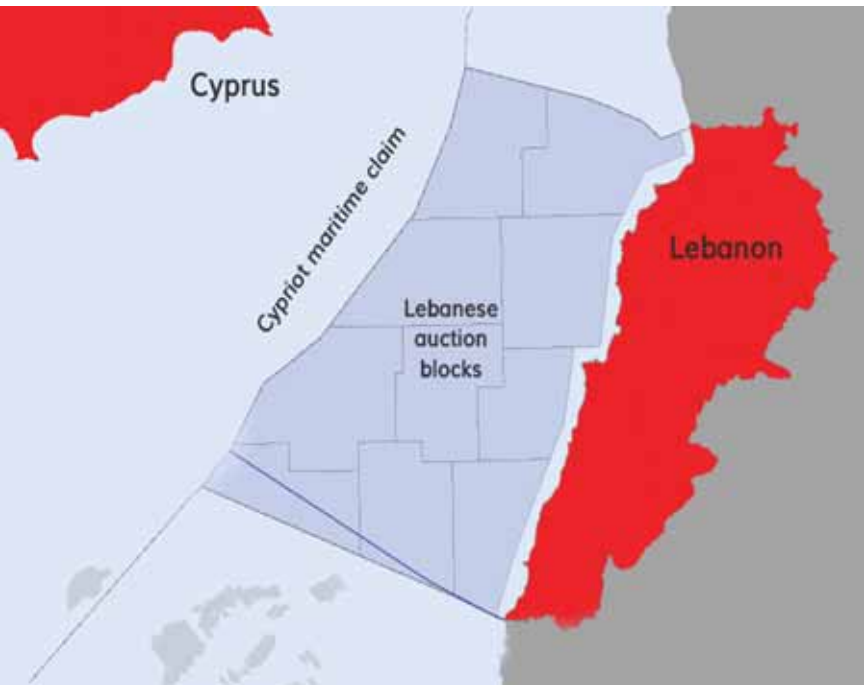
عاشراً – حكومتا الرئيس سعد الحريري (كانون الأول ٢٠١٦ – حتى الساعة):

انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية أرسى أجواء أمنية وسياسية إيجابية في لبنان. وعلى الرغم من ذلك، لم تستطع هذه الحكومة الأولى للرئيس وضع أي خطة اقتصادية مع العلم أنها استطاعت إقرار العديد من الملفات الاقتصادية العالقة وعلى رأسها الملف النفطي. إلا أن هذه الإنتاجية التي ميّزت عمل الحكومة في العام ٢٠١٧، اختفت كلياً في العام ٢٠١٨ مع فقدان الخمسة الأشهر الأولى في التحضير للانتخابات النيابية وبقيّة العام في تصريف الأعمال. الجدير ذكره أن الحكومة الأولى ارتكبت عدّة أخطاء كانت لها تداعيات مالية سلبية على الخزينة وعلى رأسها فشلها في تقدير كلفة سلسلة الرتب والرواتب كما وعدم إعطاء أرقام حقيقية في موازنة العام ٢٠١٨. كل هذا أدّى إلى ارتفاع الدين العام إلى أن وصلنا إلى نحن عليه.

■ الفساد الغائب الأول عن أجندات الحكومات

من كلّ ما سبق، نرى أن الأجواء السياسية والأمنية شكّلت المحفّز الأول لارتفاع الدين العام وأعطت الحجّة لكل الحكومات لعدم محاربة الهدر والفساد اللذين هما المسؤولان الأولان عن ارتفاع الدين العام.

الفساد هو أساس الخلل في الكيان اللبناني، وإذا ما أرادت حكومة «إلى العمل» ورئيسها سعد الحريري حفر اسمها في تاريخ الحكومات كأول حكومة نهضت بالاقتصاد اللبناني، بتوجب عليها محاربة الفساد لأنه بدون محاربة الفساد، لن تشهد أي نهوض اقتصادي. أمّا مبدأ «السلم الأهلي فوق كل اعتبار»، والذي غطّى الفاسدين، فيجب على هذه الحكومة تخطيه لأن الفساد لا علاقة له بالدين بل هو نتاج فكر شيطاني يهدف إلى ضرب المجتمع من الداخل وخطره أكبر من خطر العدو الإسرائيلي.



اللبناني اعتصاماً مؤيداً للمعمل وتزامن الاعتصامان في توقيت واحد، وانتشر الجيش اللبناني في المنطقة، لكن اللافت، كان موقف النائب العوني سيزار أبي خليل الذي أعلن لقناة C- 23 أنه ضد إقامة معمل الارز لآل فتوش في عين داره لأنه يشكل أكبر ضرر بيئي وهو سيعتصم مع الأهالي.

ترامب : لندن تحولت إلى «مدينة الطعن»... هذه لندستان

الشهر الجاري، بعدما انتقد خان حكومة بلاده، لتوجيهها دعوة لترامب للقيام بزيارة دولة لبريطانيا وشبهه بالفاشين في القرن العشرين. وتعود الخصومة بين ترامب وخان لفترة طويلة ماضية، حيث كان خان انتقد مساعي ترامب لحظر دخول المسلمين الولايات المتحدة، بينما ويخ ترامب رئيس البلدية على تعامله مع الهجوم الإرهابي، الذي أودى بحياة ١١ شخصاً على جسر في لندن عام ٢٠١٧.

عبارة استخدمت لوصف فشل المدينة في التصدي لمطرفين إسلاميين. وقال الرئيس الأميركي على تويتر «لندن تحتاج إلى رئيس بلدية جديد في أسرع وقت ممكن. خان كارثة وسيجعل فقط الأمور تزداد سوءاً!». وتابع قائلاً «إنه (خان) عار وطني يدمر مدينة لندن». وكان ترامب وصف خان، وهو مسلم وينحدر من أصول باكستانية، بأنه فاشل في وقت سابق من

شن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، هجوماً شرساً على رئيس بلدية لندن، صادق خان، ووصفه بأنه «كارثة». وقال ترامب في تغريدة عبر «تويتر»: «صادق خان، كارثة، وسيزداد سوءاً»، بعد مقتل ٣ أشخاص في المدينة في أقل من ٢٠ ساعة.. وأعاد ترامب نشر تغريدة للمعلقة اليمينية كاتي هوبكنز، التي وصفت لندن بأنها «مدينة الطعن» وقالت: «هذه لندستان التي يرأسها خان» في



١١١٤٢
٦١٢٢
٠٥/٩٣٧٧٣: فاكس: ٠٣/٨١١٧٨٥-٩٣٧٧٣-٠٥/٩٣٧٧٣
٠٥/٩٣٧٧٣: فاكس: ٠٥/٩٣٧٧٣-٩٣٧٧٣-٠٥/٩٣٧٧٣
info@addiyaronline.com

بلغ عدد الزوار على موقع
www.carloscharles.net
في ٢٠١٩-٢٠١٥
٤٢٥٥٤ زائر.

– مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
– المدير المالي عماد معلوف
– المدير المسؤول دولي بشعلاني
– الموقع الإلكتروني رجا المتهار – هشام زين الدين
– مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح
– رئيس القسم الفني وجيهه علي

– مديرة الأخبار الداخلية والمحلية والعامّة نجوى مارون
– مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
– مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح

رئيس التحرير
رضوان الذيب